

# انعكاس روح المقاوالتية والإبداع على واقع التنمية الفلاحة الصحراوية

- دراسة حالة ولاية الوادي أمودجا -

محمد يوسف عمامرة

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر  
Amamra.medyoucef@gmail.com

ابراهيم بوجلخة

جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر  
bboudjelkha@gmail.com

## Reflecting the spirit of entrepreneurship and creativity on the reality of desert agriculture development

- The Case study of the Wilayat dél Oued, -

Mohamed youcef amamra

University of kasdi merbah ouargla/  
algeria

Amamra.medyoucef@gmail.com

Brahim boudjelkha

University of echahid hamma  
lakhdar el oued/ algeria

bboudjelkha@gmail.com

Received: 22/04/2018

Accepted: 12/06/2018

Published: 30/06/2018

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التي التعرف على مدى أهمية روح المقاوالتية والابتكار التي عرفتها منطقة ولاية الوادي، وخاصة في مجال التنمية الفلاحية رغم صعوبة المناخ الصحراوي الذي يميز هذه المنطقة. وتعرض هذه الدراسة في جانبها النظري أهم السمات التي تميز المقاوالتية والمقاولة، وهي المبادرة، الابتكار والمخاطرة. أما في الجانب الميداني فتتناول الدراسة واقع التنمية الفلاحية في ولاية الوادي كانعكاس لروح المبادرة والابتكار التي تميز بها الفلاح بصفة عامة والمستثمر في المجال الفلاحي في هذه المنطقة بصفة خاصة، حيث أضحت ولاية الوادي من بين الولايات الرائدة في التنمية الفلاحية حيث أصبحت تنتج منتجات زراعية لم تكن تنتج من قبل في هذه المنطقة مثل إنتاج مادة البطاطا وزراعة القمح و غرس أشجار الزيتون ناهيك عن المنتجات التقليدية كالتنمور، كما تستعرض هذه الدراسة تطور الانتاج الزراعي في ولاية الوادي.

الكلمات المفتاحية: المقاوالتية، الدعم الفلاحي، الإنتاج الفلاحي في ولاية الوادي.

**Abstract:**

The objective of this study is to identify the importance of the entrepreneurial spirit and innovation identified by the Wilayat dél Oued, especially in the desert of agricultural development, despite the difficulty of the desert climate which characterizes this region. This study presents in its theoretical part the most important features that characterize the entrepreneurial innovation and risk. On the field side, the study presents the reality of agricultural development in the Wilayat dél Oued of the valley of reflection spirit innovation that characterizes the investor in the agricultural field in the region in particular.

**Keywords:** entrepreneurial, agricultural support, agricultural production in the Wilayat dél Oued

**تمهيد:**

لقد تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال السنوات الأخيرة من المفهوم القائم على المؤسسات العملاقة والتخطيط المركزي إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصفة فردية أو جماعية، وهو ما يعرف بالمقاولاتية.

لقد أصبح واضحاً الدور الذي يمكن أن تقوم به فئة المقاولين في مجتمع معين، بسبب قدرتهم على خلق أفكار جديدة وتحويلها إلى مؤسسات صغيرة قابلة للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في الواقع فإن مفهوم المقاولاتية هو مفهوم واسع ويشمل كل النشاطات بما فيها النشاطات المتعلقة القطاع الفاحي، حيث نشأت العديد من المؤسسات والمستثمرات الفلاحية نتيجة اهتمام الجزائر بتشجيع ودعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة.

كما اهتمت والجزائر كغيرها من الاقتصاديات بالقطاع الزراعي نظراً لأهميته البالغة على الاقتصاد الوطني وتنوع مصادر الدخل الوطني، ومن بين الولايات الناجحة في هذا القطاع ولاية الوادي التي أضحت من بين الولايات الرائدة على المستوى الوطني خاصة في زراعة البطاطا وهي تسعى إلى تنمية زراعات جديدة كالقمح والزيتون دون التفريط في الإرث القديم وهو زراعة النخيل، كل هذا رغم الصعوبات والعراقيل التي تعرفها الزراعة في مثل هذه المناطق الصحراوية.

ومن المعروف أن ولاية الوادي هي أحد ولايات الجنوب الشرقي الجزائري والتي تعرف بحركتها التجارية والزراعية منذ القدم وخاصة زراعة النخيل إذ تمتلك هذه الولاية موارد هامة من بينها احتياطي معتبر من المياه الجوفية بالإضافة إلى مساحة فلاحية إجمالية قدرت بـ 1591869 هكتار من المساحة العامة للولاية والمقدرة بـ 4458680 هكتار،

وبهذه المساحة الشاسعة وبما تتمتع به الولاية من خصائص فيزيائية وبيولوجية واجتماعية، فإنها ولاية مؤهلة لأن تصبح قطبا فلاحيا ورعويا هاما في الجزائر، قد تسهم في تغطية هامة للحاجيات الغذائية للوطن.

وفي سيق ماسبق فإن هذه الدراسة تطرح الاشكالية التالية: الى أي مدى يمكن ان تنعكس روح المقاولاتية والابداع على مستوى التنمية الفلاحية في ولاية الوادي؟ ولمعالجة هذه الاشكالية فقد تم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين القسم الاول يتناول الجانب النظري للمقاولاتية، الما الجزء الثاني فيتناول واقع وتطور التنمية الفلاحية في منطقة ولاية الوادي والوقوف على اهم النتائج التي حققتها.

**اولا: المقاولاتية مقارنة نظرية****1. أهمية المقاولاتية**

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاث اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينيات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل.

**1.1 المقاول لغة:**

هو الشخص الذي ينشأ نشاطا تجاريا جديدا ويجمع الأموال اللازمة لانطلاقه ثم يقوم بتنظيم الإنتاج وتعيين إدارته، ويتحمل المقاول كل المخاطر في سبيل نجاح النشاط الذي يقوم به وتحقيق الفوائد.<sup>1</sup>

**1.2 مفهوم المقاولاتية في الادبات الاقتصادية:**

لقد تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي شهدتها النظام الاقتصادي الراسمالي.

و أول من استخدم مصطلح المقاول هو Montchrétion سنة 1616، وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من اجل ضمان انجاز عمل ما، او مجموعة من اعمال مختلفة.<sup>ii</sup>

ثم بدا مصطلح المقاول يتوسع ولم يعد يقتصر على هذا المفهوم البسيط والضيق، ويرجع الفضل الى كل من Richard Cantillon\* و \*\*Jean Baptiste Say في ادراج هذا المصطلح في ادبيات النظرية الاقتصادية.

و عرف Cantillon المقاول حسب وظيفته على انه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الانتاج.<sup>iii</sup> ويعتبر Cantillon عدم اليقين عنصرا اساسيا في تعريفه للمقاول، حيث يعرفه وبغض النظر عن نشاطه، بانه الشخص الذي يشتري ( او يستاجر) بسعر اكيد لبيع ( او ينتج) بسعر غير اكيد.<sup>iv</sup>

اما Say فقد واصل الفكر الذي جاء به Cantillon حيث، ميز بين المقاول والراسمالي، بالنسبة لـ Say المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك راس المال، انه ذلك الذي يسير الموارد ويتحمل المخاطر، وهو بذلك يؤكد قدرة المقاول على استغلال راس المال وتوظيفه في العملية الانتاجية بكفاءة للحصول على الارباح.<sup>v</sup>

ولم ياخذ المقاول مكانته المحورية في نظرية التنمية الاقتصادية الا بعد ظهور اعمال Joseph Schumpeter\*\*\* سنة 1935، حيث اكد هو ايضا على التمييز بين الراسمالي والمقاول، وعرف هذا الاخير على انه " ذلك الذي يضمن تركيبات جديدة وليس فقط هو الذي يبدع ( invente) او ذلك الذي يتحمل الخطر المالي.<sup>vi</sup> ويعتقد Schumpeter ان المقاول من خلال الابداع والابتكار وتمييزه بروح التغيير يمكنه الوصول الى توليفات انتاجية جديدة تتمثل في:<sup>vii</sup>

1- صنع منتج جديد

2- استعمال طريقة جديدة في النتاج

3- اكتاف قنوات توزيع جديدة في السوق

4- اكتشاف مصادر جديدة للمواد الاولية او المواد نصف المصنعة

5- انشاء تنظيمات جديدة

وقدم شومبيتر حسب نظريته حول الأنواع التاريخية للمقاولين ثلاث فئات من المقاولين هم على التوالي:<sup>viii</sup>

- المقاول الوارث: وهو يمثل فئة والمشروع الراسمالي، حيث يستغل وظائف متعددة ويكتسب مكانته عن طريق الإرث
- المقاول القائد: حيث يمتاز بشخصية كاريزمية وله تأثير شخصي أي يؤثر بشخصيته، كما يسعى إلى توسيع سلطته من خلال إدارة جميع أقسام المؤسسة، ويختلف عن الراسمالي في تصرفاته
- المقاول منشىء أو المؤسس: حيث انه يعتبر (نواة المشروع) وذلك من خلال التدخل والتأثير الكبير في كل مراحل إنشاء المؤسسة وإذ أنه يبعث المشروع ثم ينسحب.

## 2. أهمية ودور المقاولة في التنمية الاقتصادية وسبل تشجيعها

تظهر أهمية المقاولة في أنها تصحح مسار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فغالبية هاته المؤسسات تزول إذا لم تستطع أن تستغل الفرص وتتجنب التهديدات حتى تصمد وتنافس وتبحث عن فرص للتوسع والانتشار بطرق مبتكرة ومنتجات غير تقليدية لتحقيق ربح يُمكن هاته المؤسسات من مواجهة النفقات والتوسع والانتشار والصمود في وجه المنافسة، لهذا تعتبر المقاولة من المجالات المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة ومن المجالات الواعدة في الدول النامية، حيث إن المقاولة تسهم مساهمة فعالة في تطوير التنمية الاقتصادية الشاملة وذلك من خلال:<sup>ix</sup>

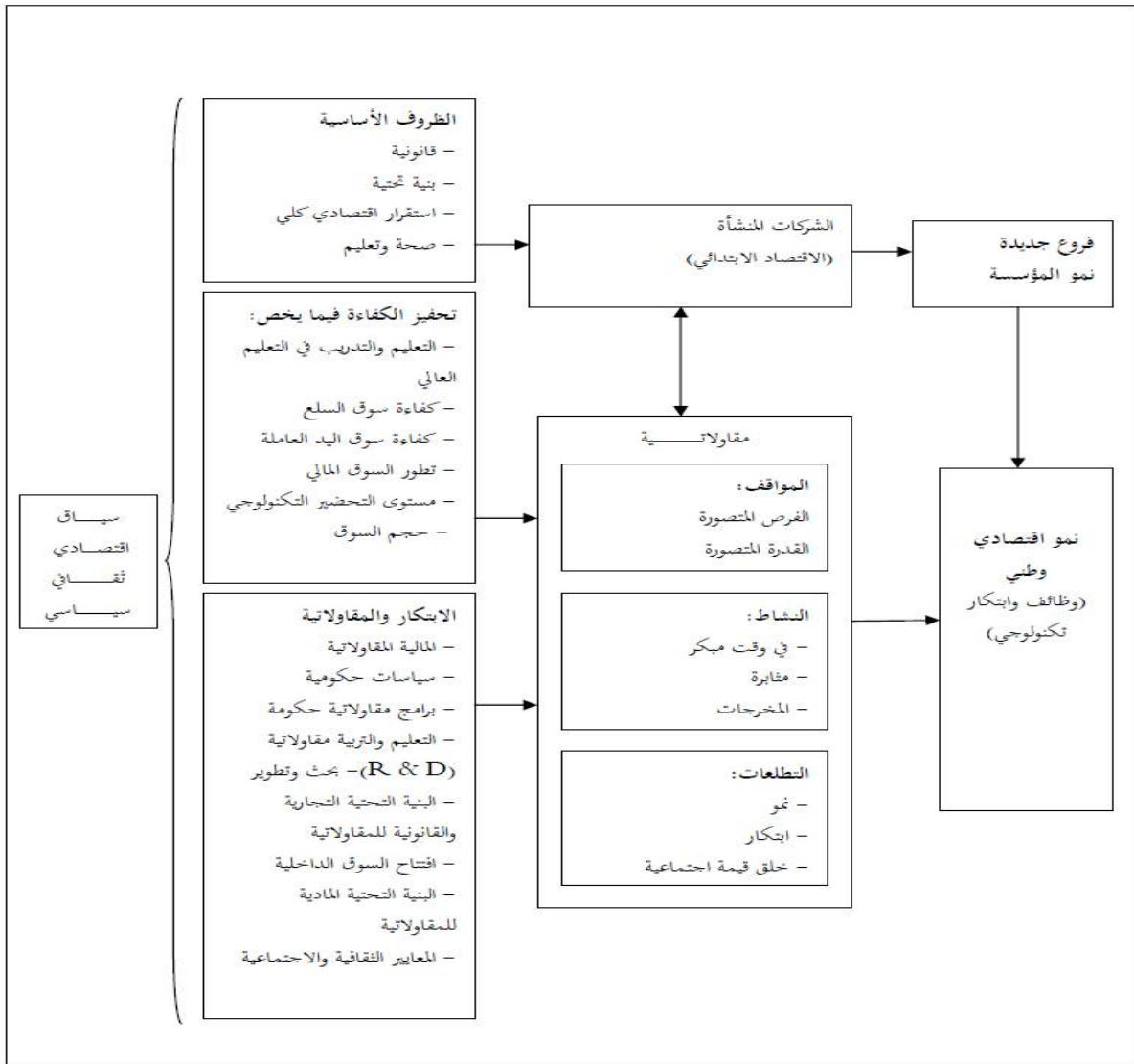
## 1.2 انشاء المؤسسات:

حيث يعتبر خلق وإنشاء المؤسسات من أهم وأكثر المظاهر وضوحاً للمقولة، إذ أن إنشاء المؤسسات يعتمد في اقله على الأفكار الإبداعية التي لم تعتمد من قبل من طرف المؤسسات الموجودة، ويكون ذلك استجابة إلى متطلبات السوق، وان اغلب المؤسسات التي يسعى المقاولون إلى إنشائها هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة.<sup>x</sup>

## 2.2 النمو الاقتصادي وخلق مناصب الشغل:

اهتمت عدة دراسات وبحوث بدور المقولة وخلق المؤسسات في النمو الاقتصادي للدول، كما استحدثت برامج للدراسة والبحث لهذا الهدف ومن بين تلك البرامج: برنامج (GEM (Global Entrepreneurship Monitor حيث أن الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو دراسة دور المقولة في النمو الاقتصادي وقد اقترح هذا البرنامج نموذج لدراسة العلاقة بين النشاط المقاولاتي والنمو الاقتصادي تعتمد على عاملين أساسيين هما: الناتج الداخلي الصافي PIB وتوفير مناصب الشغل.<sup>xi</sup>

الشكل رقم 01: يوضح دور المقاولاتية في التنمية الاقتصادية والنمو



المصدر: محمد قوجيل، دراسة تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر - دراسة ميدانية - اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص 21.

يوضح الشكل اعلاه ان النمو الاقتصادي الذي يعبر عنه الناتج المحلي الاجمالي PIB وفرص العمل الناتجة يكون نتيجة للديناميكية الاقتصادية المتمثلة في انشاء وتوسيع او اعادة تشغيل وحتى غلق المؤسسات وهي احدى اهم مميزات المقاول الرائد، هذه الديناميكية تتاثر بنشاط كل من المؤسسات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة والمصغرة، اضافة الى المؤسسات الجديدة التي تنتج في اطار تزامن وجود فرص مع القدرة على المفاوضة من طرف الافراد المتمتعين بروح المقاولاتية ( المخاطرة، الابتكار، التغيير، الدوافع)، كل هذا يكون في ظروف تمتج فيها العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمقاول.

### 3. المقاولاتية الزراعية وسبل تشجيعها. <sup>xii</sup>

يعتبر كل من Carter (1998) و M.Nally (2001) من بين المؤلفين الأكثر حداثة الذين يقولون بأنه يمكن استخدام نفس الأساليب المستخدمة في دراسة المقاولين لدراسة المزارعين عموماً والمزارعين الحديثين خصوصاً من خلال عرض سمات المقاولاتية بما يتناسب مع نظرائهم في الأعمال غير الزراعية، إذ أن المزارعين قد اكتسبوا خبرة كبيرة مع تقنيات المفاوضة الحديثة فصار المقاولين الزراعيين لهم نفس وبأكثر تطابقاً مع الاهتمامات التجارية لزملائهم المقاولين غير الزراعيين في تشارك البناء والتصنيع والبيع بالتجزئة.

وبالتأكيد ليس كل المزارعين مقاولين، ولكن يمكن القول أن المقاولاتية أصبحت الجانب الأكثر أهمية من الزراعة، حيث تحدد Kallio و Kola (1999) أن الميزة التنافسية للمقاولاتية الزراعية يرجع عادة إلى السمات الشخصية للمقاولين.

ويقدم الكاتب البولندي Duczowska Malysz 1993 تعريفاً واسعاً للمقاول الزراعي، حيث يصنف كل

الأنشطة التي تساعد المزارعين على التكيف مع الاقتصاد الحر كمقاولاتية، هذا ما يجعل المقاولين الزراعيين على عدة أصناف، حيث أنشطتها لا ترتبط بالضرورة بحجم المزرعة أو إجمالي الإيرادات أو تصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، فبدلاً من محاولة لتقسيم المقاولين على حسب حجم المزرعة، فإنه من المفيد أكثر لتصنيف المقاولاتية الزراعية على أساس إستراتيجية الأعمال التجارية، حيث يمكن تمثيل المقاولاتية بإجراء تغيير في جودة ونوعية إدارة الأعمال الزراعية. <sup>xiii</sup>

### 1. استراتيجيات المقاولاتية الزراعية:

لا ترتبط أنشطة المقاولاتية الزراعية بالضرورة بحجم المزرعة والإيرادات الإجمالية وتصنيف الإنتاج أو المنطقة الجغرافية، وفي الجانب الآخر من المقاولاتية هناك استراتيجيات إدارية تستخدمها المؤسسة الزراعية (قد تكون مزرعة مصغرة) استجابة للتغيرات الهيكلية في قطاع الزراعة. <sup>xiv</sup> تتمثل هذه الاستراتيجيات في التخصص والتنوع، والتغذية التكميلية وهي كالتالي: <sup>xv</sup>

### 3. 1. 1 الشركات الزراعية المتخصصة:

هي عادة الأعمال التجارية القائمة على السلع الأساسية- التركيز فقط على سلعة واحدة أو اثنين، وتسعى للإلتقان في نوعية وحجم الإنتاج من خلال اعتماد تكنولوجيا مجربة ومعتمدة أو توسيع وتنمية المؤسسة.

التخصص يسمح لكفاءة وفعالية الحجم وفسح المجال لإدارة وتخصيص الموارد. التخصص هو إستراتيجية مقاولاتية التي أصبحت السمة المميزة للزراعة "التقليدية" في الولايات المتحدة، كما يتضح من خلال زيادة حجم المزرعة.

ويعرف المقاولين الزراعيين بالأشخاص الذين يديرون مؤسستهم مع القدرة على توسيع أعمالهم التجارية والإنتاجية. من خلال المشاريع المشتركة والتحالفات الإستراتيجية وقد أظهرت بعض الدراسات أن التخصص في الزراعة قد تكون الإستراتيجية الأكثر ملاءمة لضمان بقاء الأعمال. إذ يميل هذا القطاع من الزراعة إلى استثمار رأس المال أعلى وتحمل مخاطر أكبر، وإنشاء معظم الوظائف.

### 3. 1. 2 الشركات الزراعية المتنوعة

هي تلك الشركات التي تكمل دخلها الأساسي المعتمد على الزراعة مع مشاريع تجارية أخرى، هذه المشاريع التجارية الإضافية التي ترتبط بزراعتهم، ولكن لا تقوم بالضرورة على الإنتاج الزراعي عادةً، حيث الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدمها الشركات الزراعية تشمل الخدمات الزراعية المرتبطة بها: العمل في المزارع المتخصصة، والتكنولوجيا الحيوية Biotechnology، أو مبيعات علم الوراثة، واعتماد تقنيات الإنتاج البديلة سمة أخرى لهذه المجموعة، ويعرف أكثر توسعاً من خلال الإنتاج العضوي، التسويق المباشر.

### 3. 1. 3 الشركات الزراعية التكميلية

يتم تشغيلها بواسطة الأسر التي لا يكون أغلب دخلها الإجمالي من الأعمال الزراعية حيث توفر الأعمال الزراعية الدخل التكميلي. حيث أنه في الولايات المتحدة الأمريكية 42% من المزارعين في عام 2002، تكون الزراعة لهم مهنة ثانوية، مما جعل عدد كبير من أفراد الأسرة المزارعة يخرجون من المزارع دون أجر للحصول على أجرة خارج المزرعة بما يساهم في توفير المال والفوائد، بما في ذلك التأمين الصحي وخطط التقاعد الرسمي. حيث أنه في كثير من الحالات، دخل الأسر المعيشية خارج المزرعة يساهم في دعم المشاريع الزراعية. حيث تأتي أغلبية بدايات الأعمال التجارية في فئة الأعمال التكميلية. وكذلك، العديد من الشركات الزراعية لكبار السن تتم تدريجياً في هذه الفئة، التي يجري استكمالها بالضمان الاجتماعي وأي دخل تقاعد آخر.

### 3. 2 سياسة دعم أصحاب المشاريع الزراعية<sup>xvi</sup>

أن روح المبادرة سوف تبقى السمة الأساسية في الاقتصاديات الزراعية الناجحة. ونحن نؤكد أن صاحب المشروع الزراعي هو هدف منطقي لسياسة تهدف إلى بناء وإدامة التنمية الاقتصادية الريفية. أولويات السياسة على وجه التحديد بحاجة إلى أن تركز على إزالة القيود المفروضة على أصحاب المشاريع الزراعية الناجحة.

### 3. 2. 1 سياسات تحسين الوصول إلى الخدمات المصرفية :

لا بد على الحكومات التي ترغب في تشجيع الاستثمار في القطاع الزراعي من تحديث الخدمات المصرفية والائتمانية المتنوعة وفق متطلبات أصحاب المشاريع الزراعية وذلك من خلال:

- ضرورة عقد دورات تكوينية لأصحاب المشاريع الزراعية حول الخدمات البنكية والبرامج والصناديق الداعمة لهم وسبل استفادتهم منها ؛

- تقليص القيود المفروضة على الإقراض وخاصة للأصحاب المشاريع الزراعية حتى يتسنى لهم تجهيز مزارعهم بالمعدات والآلات وكذا توسيع نشاطهم الزراعي ؛

- تذييل سبل الوصول إلى البرامج والصناديق المشجعة على الاستثمار من خلال إعطاء أولوية للشركات الزراعية والمزارع في المناطق الريفية.

### 3. 2. 2 سياسات تحسين إمكانية الحصول على الأراضي :

العمل على سياسات الدعم التي تحسن الزراعة من خلال إمكانية استغلال الأراضي وإزالة الحواجز التي من شأنها إرهاق وتثبيط المستثمرين في الجانب الفلاحي من خلال:

- تسهيل سبل الحصول على ملكية الأراضي الزراعية للمزارعين وأصحاب المستثمرات وسبل توارثها من جيل إلى جيل.

- مراقبة فعالية برامج الدعم والاستصلاح الفلاحي ومدى وصولها لمستحقيها

- القيام بدراسات حول التربة وسبل استغلالها دون إضرارها وتشجيع الزراعة والمشاريع المستدامة
- العمل على تمويل وانتهاج سياسات لمساعدة الشركات الزراعية على الامتثال للأنظمة البيئية، والقيود المفروضة على استخدام الأراضي.

### 3.2.3 سياسات تحسين فرص الحصول على عمل :

وذلك من خلال سياسات دعم برامج فعالية العمل الزراعي ومعالجة الهجرة سواء للخارج أو الهجرة من الريف إلى المدينة وكذا ضرورة دعم أصحاب المقاولات الزراعية قصد توفير مناصب عمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توفير الدعم للمهاجرين الذين يرغبون في بدء أعمالهم الزراعية.

### 3.2.4 سياسات تحسين المساعدة التقنية :

جميع المقاولين الزراعيين هم في حاجة للمساعدة التقنية من خلال سياسات دعم المساعدة التقنية للمزارع التكميلية والمزارع المتنوعة بالإضافة إلى دعم المزارع المتخصصة، إلا أنه ينبغي أن تكون البحوث العلمية المتعلقة بالتكنولوجيا الزراعية الجديدة هي الأولى بالدعم من غيرها، أما بالنسبة للسياسات والبرامج الشكلية وذات الشعارات الرنانة وذات الأهداف السياسية والتي تهتم بالأرقام فقط فهي تحتاج إلى التركيز على رفع فعاليتها أو إلغائها.

### ثانيا: واقع القطاع الزراعي بولاية الوادي

أن ذكرنا فإن ولاية الوادي تتربع على مساحة فلاحية معتبرة تقدر بحوالي 1.591.869 هكتار منها 1.444.181 هكتار أراضي رعوية وممرات وهذا مما ساعد الولاية في توسيع المساحات المزروعة سواء عن طريق صيغ الدعم الفلاحي من طرف الدولة والذي في الغالب موجه للزراعات الدائمة كالنخيل والزيتون، وسواء عن طريق المبادرات الفردية للمزارعين وهذا خاصة في الزراعات الحقلية كالبطاطس والطماطم بالإضافة إلى البطيخ والحبوب، وفي الجدول رقم 01 نلاحظ التطور على مدار عشرة سنوات من الموسم 2005 إلى غاية الموسم 2014 كما يلي:

كما أن هناك ارتفاع في مساحة الأراضي المحروثة العشبية من 15990 هكتار سنة 2005 لتبلغ 37631 هكتار سنة 2014 بالإضافة إلى ارتفاع في مساحة المزروعات الدائمة (والتي أغلبها في إطار الاستصلاح الزراعي) من 32846 هكتار إلى 39863 هكتار سنة 2014، كل هذا أدى إلى زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وانخفاض في مساحة الأراضي الفلاحية الغير منتجة، أما بالنسبة لمساحة الأراضي المستريحة فهي متذبذبة من سنة إلى أخرى، والجدير بالذكر أن مصالح القطاع الفلاحي بولاية الوادي حققت مجموعة من الإنجازات الهامة خلال الفترة 2000-2016 أهمها:

جدول رقم 01: حول أهم إنجازات القطاع الفلاحي خلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2016

حجم الإنجاز	الإنجاز
1070 كلم	المسالك الفلاحية
550 كلم	الكهرباء الفلاحية
10600 هكتار	غراسة النخيل والزيتون
2575 بيت	البيوت البلاستيكية
3000 بئر	حفر الآبار
4190 حوض	إنجاز أحواض السقي
15300 هكتار	إنجاز شبكة السقي(التقطير-الرش)
61 وحدة	وحدات ترمين المتوجات الفلاحية (تبريد- توضيب)
157 جرار	جرارات فلاحية ولواحقها

آلات الحصاد	08 آلات
أقسام فرعية فلاحية	08
مخبر بيطري	01
مركز تطوير الإبل	10

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على معطيات من مديرية الفلاحة لولاية الوادي أبريل 2017.

## 1. برامج الاستصلاح الفلاحي الصحراوي بولاية الوادي.

ان فنج إستصلاح الأراضي، بمنطقة وادي سوف يقصد به تحويل تلك الأراضي الصحراوية الى أراضي خصبة خضراء، وقد عرفت هذا النهج منذ القدم حيث كان تعتمد على غرس النخيل عن طريق إنشاء واحات أو ما يعرف محليا بالغووط وهو عبارة عن حفر في شكل حوض ذو إمتدادات واسعة قد تبلغ عشرات الأمتار طولا وعرضا، وقد تصل أعماقه الى 14-18 مترا، وكانت هذه العملية تأخذ وقتا كبيرا أثناء إنجاز الغووط أو الواحة بسبب استخدام وسائل بسيطة جدا وبدائية وقد يستأجر أحيانا المالك أو المستصلح بعض العمال للقيام بهذه العملية ويعرفون بإسم الرمال، وعند الإنتهاء من الحفر يشرع في غرس "الحشان" وهي عبارة عن غرسة فتية يتراوح عمرها ما بين 2-6 سنوات على مستوى يبعد بحوالي مترين على المياه الجوفية ، ويقوم الفلاح في الأيام الموالية بسقيها يدويا إلى غاية امتداد ونمو الجذور بعشرات السنتيمترات وحينئذ تستقر ويتركها الفلاح دون سقي لانه جذور النخلة قد وصلت الى المياه الجوفية، ثم تطورت هذه الزراعة بمرور الزمن واصبحت تزرع بعض المحاصيل المحيطة بالنخيل في شكل أحواض، ثم أصبحت تستصلح الأراضي المجاورة لتلك الغيطان أو الواحات إلى أن توسعت وأصبحت شبه محيطات فلاحية.

وفي هذا الإطار ومع مرور الزمن وبعد الإستقلال تحديدا شرعت الدولة في تطويره وتكييفه وتقنيته من أجل ضمان الأمن الغذائي، بحيث بادرت من التسيير الذاتي إلى الثورة الزراعية إلى إعادة هيكلة المزارع الإشتراكية ثم إصدار القانون رقم 83/18 الصادر في 13 أوت 1983 والمتعلق بالحيازة على الملكية العقارية الفلاحية بواسطة الإستصلاح والذي بموجبه عرفت إستصلاح الأراضي بمنطقة وادي سوف تطورا وإنتشارا واسعا، إضافة الى تطبيق القانون رقم 19/87 المؤرخ 08 ديسمبر 1987 المتضمن كيفية إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأمالك الدولة.

ثم إصدار القانون 25/90 المؤرخ في 18 أفريل 1990 المتضمن التوجيه العقاري والمرسوم 483/97 المؤرخ في 1997/12/25 والمتعلق بإستصلاح الأراضي عن طريق حق الإمتياز لأول مرة وهو يختلف عن قانون الإستصلاح العادي حيث يعتبر الإميّاز شكل من أشكال حق الإنتفاع العام لمدة 40 سنة قابلة لتجديد.

وبرغم كل العراقيل إلا أن عملية الاستصلاح الفلاحي في إطار القانون 18/83 بالولاية عرفت إستمرارا وإنتشارا واسعا مما جعل إقبال الكثير من الشباب لتوجيه طلباتهم على المصالح المختصة للحصول على قطع أراضي فلاحية لإستصلاحها، حيث بلغت المساحة الموزعة في إطار هذا البرنامج في بداية سنة 2017 ما يقارب 110000 هكتار منها 66 ألف هكتار فاقت 5 سنوات، وبلغت المساحات المسوية 32000 هكتار لفائدة 6720 مستفيد، والجدول الموالي يوضح تطور عملية الاستصلاح والامتياز خلال العقد الأخير.



## جدول رقم 02: مساحة الأراضي الفلاحية في إطار الدعم الفلاحي 2004-2014

الامتياز الفلاحي و الأشغال الكبرى Les grands travaux			إستصلاح الأراضي La mise en valeur des terres		السنوات
عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires	المساحة Superficie	عدد المحيطات Périmètres	عدد المستفيدين N°/Bénéficiaires	المساحة Superficie	
915	6048	32	11861	54030	2005/2004
915	6048	32	11861	54030	2006/2005
740	5702	24	12214	57850	2007/2006
2158	9042	41	13658	69308	2009/2008
2158	9042	41	16227	85457	2010/2009
2158	9042	41	16992	88048	2011/2010
2158	9042	41	16992	88048	2012/2011
2158	9042	41	18007	91876	2013/2012
2158	9042	41	18739	94258	2014/2013

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على مونتوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

وحسب مديرية الفلاحة للولاية فقد تم منذ أكتوبر 2015 إصدار 3400 قرار تسوية بمعدل 04 مرات ما كان يسوى سنويا، أما المساحة في إطار الإمتياز فقد بلغت حوالي 33000 هكتار .  
أما في سنة 2017 قد تم إقتراح 34 محيط للاستثمارات الكبرى بمساحة 60000 هكتار وقد تم دراسة 607 ملف منها 65 ملف بمساحة 23330 هكتار تم الإنتقاء الأولي لهم في انتظار المصادقة عليها من طرف اللجنة الولائية للانتقاء المشاريع.

## 2. نمو القطاع الزراعي بولاية الوادي

كانت الزراعة بولاية الوادي تقتصر على زراعة النخيل غير أنه ومع نجاح تجربة أحد كبار المستثمرين في زراعة البطاطا لقيت هذه الزراعة رواجاً واهتماماً كبيرين نتيجة لعدة عوامل من بينهما الريح السريع والكبير بالإضافة إلى كونها (البطاطس) سلعة ذات استهلاك واسع وهي من بين الخضرة الأساسية بالإضافة إلى نقص وقلة عوائق الدخول والخروج لهذا النوع من الزراعة.

كما تعرف الولاية زراعات ناشئة كزراعة القمح وزراعة الزيتون التي شهدت نجاحاً متميزاً في بعض المناطق والتي لا تزال هذه التجربة في بداياتها.

برغم من كون مناخ ولاية الوادي مناخاً صحراويًا إلا أن ذلك لم يكن مانعاً من تنوع الزراعات بالولاية إذ تشمل المحاصيل الزراعية كلا من الزراعات الدائمة والحبوب والزراعات الحقلية وكذا الزراعات الحمية والصناعية وتربية المواشي.

## 2.1 الزراعات الدائمة:

تعرف ولاية الوادي كغيرها من العديد من الولايات الصحراوية منذ القدم بزراعة النخيل وهذا المناسبة مناخها لذلك بالإضافة إلى احتوائها على مخزون معتبر من المياه الجوفية مما ساعدها على الحصول على أفضل أنواع التمور مثل (دقلة نور) المعروفة على مستوى العالمي، ونتيجة للدعم المخصص لغرس الزيتون هذا ما دفع العديد من الفلاحين إلى غرسه بالمنطقة

بالإضافة إلى الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية وكذا غرس أشجار العنب والإحصائيات الموضحة في الجدول رقم 4 توضح تطور هاته الزراعات كما يلي:  
من خلال الملحق رقم 01 نلاحظ أن:

- **النخيل:** تتميز زراعة النخيل بمنطقة وادي سوف عن باقي المناطق الصحراوية الأخرى بنظام غراسة يسمى بالغراسة البعلية، ومن أهم أصنافها دقلة نور والغرس وتحتل المرتبة الأولى من حيث النوعية عن باقي نخيل الجزائر وقد شهد غرس النخيل تطوراً خاصة في الموسم 2006-2007 وال 2008-2009 إذ فاقت الزيادة في النخيل المغروسة 1000 نخلة أما باقي السنوات فكانت الزيادة تتراوح بين 100 و300 نخلة في السنة ماعدا سنة 2012-2013 شهدت الزيادة 18 نخلة فقط، أما بالنسبة لتطور إنتاج التمور فهو في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى ويتراوح بين 1336000 قنطار و 2312000 قنطار ماعدا سنة 2007-2008 التي شهدت انخفاضا بحوالي 125000 قنطار؛ وتبلغ المساحة الاجمالية للنخيل حسب اخر الاحصائيات لسنة 2016 حوالي 37000 هكتار بما يقارب 3.8 مليون نخلة تنتج أكثر من 2.5 مليون قنطار من التمر، كما كانت من أهم الموارد الاقتصادية لسكان المنطقة منذ القديم؛
- **الزيتون:** نلاحظ نمو في غرس أشجار الزيتون بين 2005-2006 و2009-2010 واستقرار في السنوات 2011-2014 أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور وزيادة بمتوسط قدره 1800 قنطار سنوياً؛
- **الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية:** نلاحظ أن غرس الأشجار المثمرة شهد تطور في السنوات 2006/2005 و 2007/2006 واستقرار في السنوات المتبقية أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 31000 و72000 قنطار سنوياً؛
- **العنب:** تمتاز المنطقة بزراعة عنب المائدة إذ تفوق الأشجار المغروسة 290 شجرة ويتراوح إنتاجها بين 26000 و34800 قنطار سنوياً.

## 2.2 أنواع أخرى من الإنتاج النباتي

تعتبر منطقة وادي سوف أحد أهم موردي السوق الجزائرية من الخضروات، حيث منذ القدم مارس الفلاح السوفي هذا الشكل من الزراعة تحت النخيل في شكل أحواض وإن كانت بشكل محاصيل معيشية للإستغلال الذاتي، وبمرور الوقت تطورت طرق السقي في بداية القرن الحالي من الأحواض الى اسلوب التقطير والبيوت البلاستيكية والرش المحوري مما أدى إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقه من المحاصيل ونتاج الخضروات في مختلف الفصول.

كما تعرف الولاية زراعات أخرى كالحبوب والزراعات الحقلية والزراعات المحمية والزراعات الصناعية حيث

يوضح الجدول أدناه تطور هاته الزراعات في الولاية للفترة الممتدة بين 2005 و2014 كما يلي:

الجدول رقم 03: تطور الإنتاج النباتي بولاية الوادي للفترة من 2005 إلى غاية 2014

السنة	الحبوب		الزراعات الحقلية		الزراعات المحمية		الزراعات الصناعية	
	المساحة هكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هكتار	الإنتاج قنطار	المساحة هكتار	الإنتاج قنطار
2005	2599	90504	7179.64	144447.7	60.02	30578.5	1894.69	27177.99
2006	3005	101544	12771.39	2460318.3	151.69	48354	1688.5	22840.75
2007	3475	79148	11390.5	2234817.8	77.52	38153	1717	26675
2008	2853	76073	17464.5	3412860.5	133.5	47348.7	1740	26612
2009	3401.5	140198.5	19687	4217388	113	38903.9	1769.55	35322
2010	3635	98158	24628	6915265	125	54941	1790	35622
2011	3977	112351	29404	7906886	139.28	61550	2045	41912

38895	1905	76548	158.26	12118272	36200	121203	4731	2012
40230	1994	122250	176	13338429	41566	215820	5500	2013
47250	2005	125375	182	12789000	40150	317220	8500	2014

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات منوغرافيا ولاية الوادي من 2005 إلى 2014

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

- الحبوب: تعرف الولاية تطور في المساحات المزروعة للحبوب على مدى الفترة الممتدة بين 2005 و2014 ماعدا الموسم 2007 الذي شهد انخفاض بحوالي 622 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فهو في تطور مستمر إذ تحقق أدنى إنتاج سنة 2008 بما يفوق 76000 قنطار أما أعلى إنتاج فقد تحقق سنة 2014 بما يفوق 317000 قنطار؛
- الزراعات الحقلية: تعرف الزراعة الحقلية بولاية الوادي نمو من سنة إلى أخرى ما بين الفترة 2005 و2014 إذ لم تنخفض المساحة المزروعة عن 11390 هكتار ووصلت سنة 2013 إلى أكبر مساحة مزروعة تفوق 41500 هكتار، أما بالنسبة للإنتاج فقد حققت متوسط يفوق 7265900 قنطار سنوياً.
- الزراعات المحمية: أما بالنسبة للزراعات المحمية فهي تشهد نمواً وإن كان طفيفاً حيث تتراوح المساحة المزروعة بين 77 و182 هكتار أما بالنسبة للإنتاج فهو يتراوح بين 38153 و125375 هكتار بمتوسط يفوق 68000 قنطار سنوياً .
- الزراعات الصناعية: تعرف الولاية الزراعة الصناعية من خلال زراعة الفول السوداني والتبغ حيث أن هاته الأخيرة تواجدت منذ الفترة الاستعمارية وخاصة في منطقتي الرقيبة وقمار، حيث تراوحت مساحة المزروعات الصناعية بين 1688 و2045 هكتار في حين حققت إنتاج يتراوح بين 22840 و47250 قنطار وهذا في الفترة بين 2005 و2014.

### 2.3 تربية المواشي والإنتاج الحيواني:

تعتبر ولاية الوادي المحرك الرئيسي لسوق تربية المواشي في الجنوب الشرقي خاصة الأغنام والماعز مقارنة بباقي المواشي، كما لا يزال الكثير من الرحل متمسكين بتربية الإبل، ومما يميز أيضا البيت العائلي السوفي هو تمسكهم بثقافة تربية الماعز داخل جزء مخصص من المنزل كون الماعز يأكل بواقي المأكولات حتى لا ترمى بالمزابل، وهو ما يعتبره الكثير انه موروث ثقافي وجزء من الحياة اليومية للمرأة السوفية، كما ينتشر في الآونة الأخيرة تربية النحل داخل الحقول كثقافة دخيلة وجديدة شجعتها الدولة من خلال دورات وحملات تحسيسية بفائدته البيولوجية وأيضا من خلال توزيع صناديق مخصصة لتربية النحل على صغار الفلاحين؛ والجدول الآتي يبين لنا إنتاج وتعداد الحيواني لمنطقة وادي سوف لسنة 2017.

جدول رقم 04 : تعداد المواشي والإنتاج الحيواني لسنة 2016 بولاية الوادي

التعداد(راس)	الإنتاجالحيواني	التعداد(راس)
635780	اللحوم الحمراء	148780
22000	لحوم بيضاء	38815
542000	البيض	10650000
42000		

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على تصريحات مدير الفلاحة لولاية الوادي أفريل 2017.

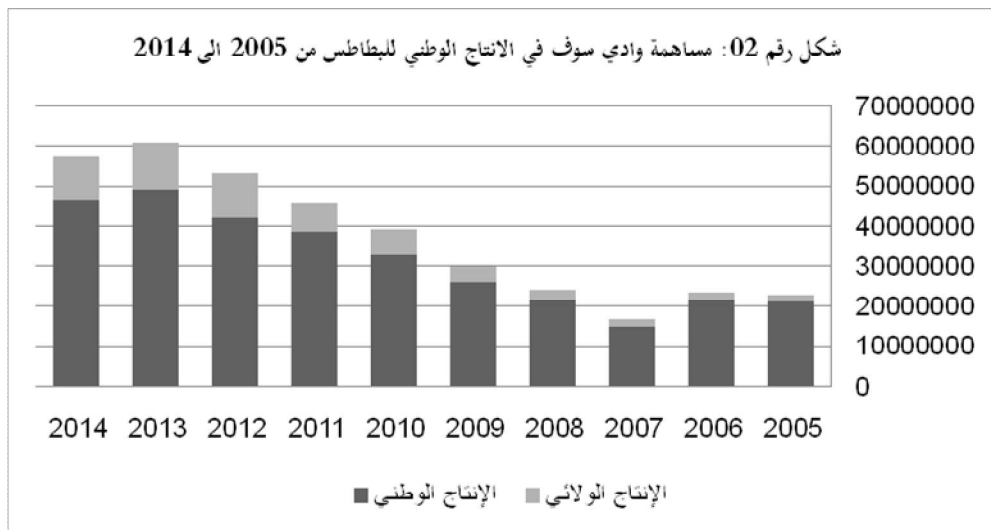
## 3. تطور زراعة منتج البطاطا بولاية الوادي:

أثبتت ولاية الوادي مكانتها في زراعة البطاطس وبجودة عالية وأسعار تنافسية وكذا الكميات المعتمدة المساهمة بنسبة كبيرة من الإنتاج الوطني منها، والجدول أدناه يوضح نسبة مساهمة إنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس بولاية الوادي بالمقارنة بإنتاج والمساحة المزروعة على المستوى الوطني خلال عشرة سنوات من 2005 إلى 2014 كما يلي:

جدول 05 يوضح مساهمة الوادي في الإنتاج الوطني للبطاطس 2005/ 2014				
السنة	على المستوى الوطني		مساهمة منطقة وادي سوف	
	الإنتاج/ ق	المساحة/ هكتار	نسبة الإنتاج	نسبة المساحة
2005	21565499	99700	7.19	6.77
2006	21809610	98830	8.34	7.48
2007	15068590	79340	11.89	9.10
2008	21710580	91840	12.48	12.43
2009	26360570	105120	13.61	13.51
2010	33003115	121990	18.81	15.41
2011	38621936	131900	18.70	18.20
2012	42195000	138670	26.49	21.78
2013	49280000	162710	23.79	21.51
2014	46735200	156180	23.30	21.13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات ONS ومديرية المصالح الفلاحية بالوادي

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه على الرغم من انخفاض الإنتاج والمساحة المزروعة من البطاطس على المستوى الوطني سنة 2007 إلا أن نسبة مساهمة منطقة وادي سوف في الإنتاج والمساحة المزروعة ظلت في تزايد مستمر حتى أضحت تساهم سنة 2012 بما يفوق ربع الإنتاج الوطني من هذا المنتج المهم، غير أنه نلاحظ انخفاض طفيف في نسبة المساهمة في الإنتاج الوطني في السنتين الأخيرتين وهذا نتيجة زيادة الإنتاج على المستوى الوطني في كل من سنة 2013 و 2014 .



المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على إحصائيات: الديوان الوطني للإحصاء، ومديرية المصالح الفلاحية بولاية الوادي

كما يوضح الشكل أعلاه تطور مساهمة إنتاج منطقة وادي سوف من البطاطس في الإنتاج الوطني منها وهذا على فترة عشر سنوات منذ سنة 2005 إلى غاية 2014 حيث تقارب المساهمة في السنوات الثلاث الأخيرة ربع الإنتاج الوطني بعدما كانت تمثل 7.19% فقط سنة 2005.

#### 4. اهم الصعوبات والمعوقات التي تعرفها الزراعة بالولاية.

تعرف الزراعة في ولاية الوادي رغم هذا النجاح عدة صعوبات تحد من مضاعفة الأرباح ونمو قطاع الزراعة بها ومن بين أهم هذه المعوقات:

- ✓ أزمة ارتفاع أسعار العقار: رغم توفر مساحات شاسعة بالولاية إلا أن العقار يعرف ارتفاع رهيب للأسعار وذلك نتيجة للأسباب التالية:
- ✓ نقص المناطق الفلاحية المهيأة؛
- ✓ صعوبات إجراءات الدعم المقدم للفلاحين وأحيانا عدم وصوله إلى أصحابه الحقيقيين (أي عدم وصوله للراغبين حقا في الاستثمار في القطاع الزراعي)؛
- ✓ ارتفاع الطلب على قطع الأراضي سواء للاستغلال في البناء أو في الزراعة؛
- ✓ عدم تنظيم تجارة العقار سواء من ناحية تحديد والفصل في الأسعار بين المساحات المخصصة للزراعة والمخصصة للبناء وخضوع هذه التجارة إلى سيطرة المضاربين؛
- ✓ نقص التوعية: من خلال معرفة الاستعمالات الجديدة والناجعة لطرق التخزين لفائض الإنتاج وكذا طرق التصدير والاستعمال الصناعي له؛
- ✓ ضعف التمويل المالي وصعوبة وطول إجراءات الحصول عليه.

#### 5. الآفاق المستقبلية لتنمية الزراعة بولاية الوادي.

- رغم النجاح الباهر الذي تشهده الزراعة بولاية الوادي إلا أنه يوجد العديد من الآفاق المستقبلية التي يرحوا فلاحوا الولاية بلوغها بالإضافة إلى رغبة الهيئات الوصية وكذا المتعاملين الاقتصاديين ومن بين هذه الآفاق ما يلي:
- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستويين المحلي والوطني والسعي إلى التصدير؛
  - ✓ إعادة نشاط زراعة النخيل واستغلالها أحسن استغلال من ناحية تصدير التمور، واستعمال كل الموارد المستمدة من النخيل (من غبار الطلع إلى نوى التمر، النسغ الكامل (اللاقمي)، العرجون، قلب النخلة (الجمار)....) في شتى المجالات كالعلاج الشعبي والتجميل بالإضافة إلى الصناعة التقليدية؛
  - ✓ تطوير والنهوض بزراعة اشجار الزيتون؛
  - ✓ جلب الاستثمارات الأجنبية، للاستفادة من الخبرات والتقنيات وعلى سبيل المثال الاستفادة من الحارة تونس في مجال زراعة وعصر الزيتون؛
  - ✓ تشجيع الاستثمار في المجال الزراعي للمساعدة على امتصاص البطالة؛
  - ✓ الاستعمالات الصناعية للزراعة خاصة فائض الإنتاج من البطاطا التي تدخل في عديد الصناعات (الدقيق، الشيبس، الغراء....)؛
  - ✓ تجربة زراعة منتوجات جديدة عن طرق التطوير والبحث العلمي؛

✓ الاهتمام والاعتماد على الزراعة للوصول إلى الزراعة السياحية والزراعة الصناعية.

#### الخلاصة:

إن الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي تعد مكسباً وطنياً يحتاج للمزيد من الدعم و الإرشاد ذلك لأن الإرادة وروح المثابرة موجودة لدى الفرد رغم صعوبة وقساوة المناخ في تلك المنطقة؛ وقد خلصت هذه الدراسة الى ان التنمية الفلاحية بهذه الولاية في نهاية سنة 2016 قد حققت مجموعة من الانجازات المعتبرة والملموسة رغم الصعوبات والتحديات، وهذا يعتبر انعكاس لروح المقاوالتية والمبادرة التي يتمتع بها الفلاح والمستثمر في هذه المنطقة، ويمكن ايجاز هذه الانجازات في النتائج التالية:

- ❖ نسبة نمو قدرت ب 15 %؛
  - ❖ قيمة إجمالية للمنتوج الفلاحي بلغت 180 مليار دينار جزائري؛
  - ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج البطاطا بإنتاج 11 مليون قنطار وذلك بنسبة 24% من الإنتاج الوطني؛
  - ❖ المرتبة الأولى وطنيا في إنتاج التبغ؛
  - ❖ المرتبة الثانية وطنيا في إنتاج التمور. بما يتجاوز 2.5 مليون قنطار بنسبة 25% من الإنتاج الوطني؛
  - ❖ إنتاج 0,530 مليون قنطار من الحبوب؛
  - ❖ الفلاحة المصدر الأول للشغل حيث تشغل ما يقارب 128000 منصب شغل منها 79000 منصب دائم؛
  - ❖ أن مجموع مختلف البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2016 بلغ 17 مليار دينار جزائري؛
- ومن بين النتائج المتوقعة الوصول الى مساحة مستغلة بـ 150000 هكتار في أفق سنة 2019 وجعل من الاستثمار في هذه المنطقة مكسباً حقيقياً ومرجعاً وهذا رغم الصعوبات والعراقيل الإدارية الموجودة التي تحتاج للجهد البسيط حتى يتم تذليلها والتغلب عليها.

الملحق رقم 01: تطور الزراعات الدائمة بولاية الوادي للفترة 2005-2014

العنب	الشجار المثمرة ذات النواة الحجرية			الزيتون			التخيل			السنة		
	المنتجة	المغروسة	الاتاج بالقطار	المنتجة	المغروسة	الاتاج بالقطار	المنتجة	الاتاج بالقطار	المنتجة			
26699	195	219	454336	567	832	1496.7	30	1563	1335855	23428	32593	2006-2005
26390	203	290	66415.5	640	906	1576.7	37	2411	1503457	24308	33686	2007-2006
26538	191	293	65681	620	816	3487.73	164	2801	1378436	24688	33900	2008-2007
32500	250	294	66780	630	816	7110	432	2804	1541290	26070	35447	2009-2008
34840	268	295	72396	678	819	9472	576	2913	1974950	21354	35700	2010-2009
33651	268	295	62109	678	819	10440	849	2913	1908420	29277	35895	2011-2010
31633	287	296	58424	741	819	14700	1050	2913	2022870	30231	36191	2012-2011
31633	287	140	58424	741	819	15608	1273	2913	2137520	32561	36317	2013-2012
26200	213	213	31850	765	790	16080	1340	2913	2312000	33580	36335	2014-2013

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على احصائيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

الإحالات والمراجع:

<sup>i</sup> - قاموس المعاني، <http://www.almaany.com>

<sup>ii</sup> -Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, La légende de l'entrepreneur, Edition la découverte & Syros, Paris, 1999, p 23.

\* يعتبر Richard Cantillon 1734-1850 اول باحث استخدم مفهوم المقاول بالتحليل وفق النظرية الاقتصادية، حيث تناول مفهوم المؤسسة ، المقاول ، مفاهيم

المال

\*\* Jean Baptiste Say 1767-1832 وهو العالم الاقتصادي الذي عرف في ادبيات الفكر الاقتصادي الرأسمالي من خلال المدرسة الكلاسيكية

<sup>iii</sup> - مجدي عوض مبارك، الريادة في الأعمال: المفاهيم والنماذج والمداخل المختلفة، عالم الكتاب الحديث، اريد، 2009، ص 20 .

<sup>iv</sup> - Brahim ALLALI, vers une théorie de l'entrepreneuriat, cahier de recherche N17, ISKAE, p 3.

<sup>v</sup> - Alain FAYOLLE, **Du champ de l'entrepreneuriat à l'étude du processus entrepreneurial : quelques idées et pistes de recherche**, 6<sup>e</sup> Congrès international francophone sur la PME - Octobre 2002 - HEC - Montréal, p 26.

<sup>\*\*\*</sup> يعتبر: Joseph Schumpeter, 1883-1950 اب المقاولاتية وهو الذي اعطى للمقاول مكانته المحورية في التنمية الاقتصادية من خلال كتابه نظرية التطور

الاقتصادي، وهو عالم اقتصادي نمساوي له اسهامات عديدة في مجال الاقتصاد، اهتم بتطوير نظرية المقاولاتية.

<sup>vi</sup> - Brahim ALLALI, op.cit.

<sup>vii</sup> - Sophie Boutillier et Dimitri Uzunidis, op.cit, p 30.

<sup>viii</sup> - شويحات كريم، دوافع إنشاء وسيرورة المؤسسة المصغرة لدى الشباب البطال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في علم الاجتماع، تخصص تنظيم وعمل، كلية العلوم

الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2010/2011، ص 79.

<sup>ix</sup> - ياسر سالم المري، ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة ودورها في الحد من البطالة ، مرجع سبق ذكره، ص 21.

<sup>x</sup> - لفقيه حمزة، تقييم البرامج التكوينية لدعم المقاول، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات ص وم، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

والعلوم التجارية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2008/2009، ص 38.

<sup>xi</sup> - Bernard Simon, **L'installation en agriculture. La construction de l'intention entrepreneuriale**, Économie rurale 2013/2 (n° 334), p. 26.

<sup>xii</sup> - Steven T. Richards & Steven L. Bulkley, **Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?** Hudson Institute Center for Employment Policy, Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.

<sup>xiii</sup> - Steven T. Richards & Steven L. Bulkley, **Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten**, op.cit.

<sup>xiv</sup> - Abdul Aziz Abdullah, NorhlilmatusNaemSulaiman, **Factors That Influence the Interest of Youths in Agricultural Entrepreneurship**, International Journal of Business and Social Science, Vol. 4 No. 3; March 2013.

<sup>xv</sup> - Steven T. Richards & Steven L. Bulkley, **Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten**, op.cit.

<sup>xvi</sup> - Steven T. Richards & Steven L. Bulkley, **Agricultural Entrepreneurs: The First and the Forgotten?** Hudson Institute Center for Employment Policy, Entrepreneurship Seminar Series, 07-01 April 2007.